

Distr.: General
29 May 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة

فيينا، ١٨-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقرير مرحلي عن تنفيذ مهام فريق استعراض التنفيذ

مذكّرة من الأمانة**

أولاً - تنظيم الاستعراضات القطرية وتنفيذها في السنتين الأولى والثانية
من دورة الاستعراض الأولى

ألف - سحب القرعة

١ - وفقاً للفقرة ١٤ من الإطار المرجعي لآلية الاستعراض (يُشار إليه فيما يلي باسم "الإطار المرجعي")، "يجري اختيار الدول الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض في سنةٍ معيّنة من دورة الاستعراض بالقرعة في بداية كل دورة استعراض". وفضلاً عن ذلك، تنصّ الفقرة ١٩ على أنه "يجري اختيار الدول الأطراف المستعرضة بالقرعة في بداية كل سنة من الدورة، على ألا تقوم الدول الأطراف باستعراضات متبادلة".

* الوثيقة CAC/COSP/IRG/2012/1.

** تأخّر تقديم هذه الوثيقة من أجل إدراج معلومات أتيحت حديثاً. وتوفّر هذه الوثيقة تحديثاً للوثيقة CAC/COSP/2011/8؛ وسوف تصدر قبل الدورة ورقة اجتماعات تحتوي على مزيد من المعلومات على شكل إحصاءات.



٢- وأيد المؤتمر، في قراره ١/٤، الممارسة التي أتبعها فريق استعراض التنفيذ بشأن المسائل الإجرائية الناجمة عن سحب القرعة.

اختيار الدول الأطراف المستعرضة

٣- في الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ (يشار إليه فيما يلي باسم "فريق الاستعراض")، التي عُقدت في فيينا من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠،^(١) أُجري سحب القرعة لتحديد الدول الأطراف التي سيجري استعراضها في كل سنة من دورة الاستعراض الأولى، وكذلك لتحديد الدول الأطراف المستعرضة في السنة الأولى.^(٢)

٤- ووفقاً للإطار المرجعي، يجوز للدولة الطرف التي يقع عليها الاختيار للمشاركة في الاستعراض في سنة معينة أن ترجى مشاركتها إلى السنة التالية من دورة الاستعراض، إذا كان لديها مسوِّغ معقول لذلك. وقد أُرجأت ١١ دولة طرفاً استعراضاتها من السنة الأولى إلى السنة الثانية من دورة الاستعراض. وأُرجأت ثلاث دول أطراف استعراضاتها من السنة الثانية إلى السنة الثالثة.

٥- وعندما تمارس أيُّ دولة طرف مختارة حقّها في الإرجاء، فإنّ الدول الأطراف المنتمية إلى المجموعة الإقليمية نفسها والتي اختيرت لاستعراضها في السنة التالية تُدعى من قبل المجموعة إلى بيان ما إذا كانت ترغب في أن تحل محلّ الدولة الطرف المرجئة. وقد فعلت ذلك أربع دول في السنة الأولى ولم تفعل ذلك أيُّ دولة في السنة الثانية.

٦- لذلك فقد كان إجمالي عدد الدول المستعرضة ٢٧ دولة في السنة الأولى و ٤١ دولة في السنة الثانية. وثمة ٤٠ دولة طرفاً من المرتقب استعراضها في السنة الثالثة، إذا لم تحدث أيُّ حالات إرجاء.

٧- أمّا الدول التي تصدّق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إجراء سحب القرعة، فسوف تُستعرض في السنة الأخيرة من دورة الاستعراض الأولى. ومنذ إجراء سحب القرعة للدول الأطراف التي سوف تُستعرض في الدورة الأولى، أصبحت ١٦ دولة أطرافاً في الاتفاقية.

(1) الوثيقة CAC/COSP/IRG/2010/7.

(2) وصلة بالقائمة المحدّثة بتشكيلات الاستعراضات القطرية متاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

www.unodc.org/documents/corruption/Microsoft_Word_-_Country_pairings_-_Year_1-4.pdf

اختيار الدول الأطراف المستعرضة

سحب القرعة

٨- تنص الفقرة ١٩ من الإطار المرجعي على أن تكون إحدى الدولتين الطرفين المستعرضتين منتمية إلى المنطقة الجغرافية نفسها التي تنتمي إليها الدولة الطرف المستعرضة. ويُستخدم صندوقان منفصلان لإجراء سحب القرعة: يحتوي أولهما على أسماء جميع الدول الأطراف من المجموعة الإقليمية نفسها، في حين يحتوي الثاني على أسماء الدول الأطراف جميعها.

٩- وفي الدورة الأولى لفريق الاستعراض، التي عُقدت في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أُجري سحب القرعة لتحديد الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية. وتكرر إجراء بعض عمليات السحب خلال اجتماع فيما بين الدورتين عقده الفريق في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠. وقد اختيرت ٥١ دولة طرفاً لإجراء استعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض.

١٠- وأجرى فريق الاستعراض، في دورته الثانية التي عُقدت في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، سحب القرعة لتحديد الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية من دورة الاستعراض الأولى، فأُسفر ذلك عن تحديد ٧٧ دولة طرفاً لتقوم باستعراضات في السنة الثانية.

١١- وحتى الآن، أجرت أربع دول أطراف ٣ استعراضات؛ وأجرت ٢٧ دولة طرفاً استعراضين؛ وأجرت ٦٧ دولة طرفاً استعراضاً واحداً. ولما كان العدد الحالي للدول الأطراف هو ١٦٠ دولة طرفاً، فإن ثمة ٦٢ دولة طرفاً لم تجر بعد أي استعراضات. وتقضي الفقرة ٢٠ من الإطار المرجعي بأنه يتعين على كل دولة طرف أن تكون قد أجرت استعراضاً واحداً على الأقل وثلاثة استعراضات على الأكثر بحلول نهاية كل دورة استعراض. ومن أجل ضمان الامتثال لهذا الاشتراط، دعا المكتب الموسع للمؤتمر فريق الاستعراض إلى النظر في استبعاد الدول الأطراف التي سبق أن أجرت استعراضين من سحب القرعة في دورته الثالثة. وفضلاً عن ذلك، لعل فريق الاستعراض يود أن ينظر في إجراء جولة أولى من سحب القرعة للدول الأطراف المستعرضة بحيث تشمل الدول الأطراف التي لم يسبق لها قط أن أجرت استعراضاً. فمن شأن ذلك على وجه الخصوص أن يخفف العبء الذي يقع على الدول الأطراف المستجدة (انظر الفقرة ٧ أعلاه) التي يمكن أن تجد نفسها بالضرورة قيد الاستعراض وعليها أيضاً أن تجري استعراضاً في السنة الرابعة امتثالاً لمتطلبات الإطار المرجعي.

الدول الأطراف التي لم تكن قد قدّمت قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين عند إجراء سحب القرعة

١٢- وفقاً للفقرة ٢١ من الإطار المرجعي، تعيّن كل دولة طرف خبراء حكوميين يصل عددهم إلى ١٥ خبيراً لغرض القيام بعملية الاستعراض. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت ١٣٩ دولة طرفاً قد قدّمت قائمتها بالخبراء الحكوميين. وُثِرَسل مذكرات شفوية إلى الدول الأطراف المتبقية قبل إجراء كل سحب قرعة تطلب إليها تقديم قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين وفقاً للفقرة ٢١ من الإطار المرجعي، وتبذل الأمانة جهوداً مكثفة لضمان تقديم هذه القوائم. وقد دعا المؤتمر، في قراره ١/٤، الدول الأطراف التي لم تقدّم بعد قوائم خبراءها الحكوميين إلى أن تقدّم تلك القوائم قبل إجراء سحب القرعة بوقت كاف، وذكر الدول الأعضاء بوجوب المواظبة على تحديث تلك القوائم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت ٢١ دولة طرفاً قد قدّمت قوائمها، من بينها سبع دول أصبحت أطرافاً منذ أن أُجريَ سحب القرعة السابق.

١٣- ومن أصل الاستعراضات القطرية الواحد والأربعين في السنة الثانية، بدأ ٣٨ استعراضاً منها في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، عقب إجراء سحب القرعة في الدورة الثانية، وبدأت ثلاثة استعراضات في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عقب إجراء سحب مُعاد في دورة فريق الاستعراض المستأنفة أصبح من الضروري إجراؤه في حالتين بسبب عدم تجاوب الدول الأطراف المستعوضة المُختارة سابقاً، وفي حالة واحدة منها بسبب تأخر دولة طرف واحدة، كانت هي أيضاً مستعوضة في السنة الثانية، في اتّخاذ قرار بشأن إرجاء اضطلاعها بمهمة دولة طرف مستعوضة.

باء- الجدول الزمني للاستعراضات القطرية وتنفيذها

١٤- أيد المؤتمر، في قراره ١/٤، المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية (يشار إليها فيما يلي باسم "المبادئ التوجيهية") والتي وضعها فريق الاستعراض في الصيغة النهائية بناء على طلب المؤتمر. وتحدّد المبادئ التوجيهية مهلاً زمنية إرشادية للاستعراضات القطرية من أجل ضمان اتساق وكفاءة عملية الاستعراض. والغرض من هذا القسم هو إعطاء لمحة عامة عن الجدول الزمني للاستعراضات القطرية التي أُجريت في السنتين الأولى والثانية.

الخطوات الأولى للاستعراضات القطرية

تأكيد الاستعداد للخضوع للاستعراض

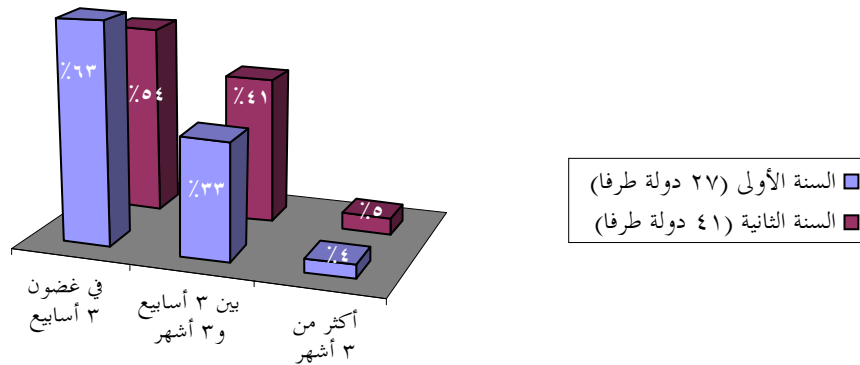
١٥- ووجهت بعض حالات التأخير في السنة الأولى لكون بعض البلدان قد أخذت وقتاً ممتداً في الإبلاغ عن استعدادها للخضوع للاستعراض. ولم تُواجه أيُّ حالات تأخير من هذا القبيل في السنة الثانية.

تعيين جهة وصل لتنسيق مشاركة الدولة الطرف المستعرضة

١٦- وفقاً للفقرة ١٧ من الإطار المرجعي والفقرة ١٣ من المبادئ التوجيهية، تعيّن كلُّ دولة طرف مستعرضة، في غضون ثلاثة أسابيع من إبلاغها رسمياً، جهة وصل لتنسيق مشاركتها في عملية الاستعراض، وتُخطر الأمانة بذلك. وقد تسبّب التأخر في حدوث تقديم ترشيحات جهات الوصل في حدوث حالات تأخير عديدة في إجراء الاستعراضات القطرية المعنية.

١٧- ومن أجل الاضطلاع بالأعمال التحضيرية مبكراً، أرسلت الأمانة مذكرات شفوية قبل إجراء سحب القرعة شجّعت فيها الدول المستعرضة على ترشيح جهات الوصل التابعة لها في مرحلة مبكرة. واستفاد من هذه الإمكانية أكثر من نصف عدد الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية، فضمنت بذلك أيضاً مشاركة جهات الوصل في حلقات العمل التدريبية التي عُقدت مباشرة بعد الدورة الثانية لفريق الاستعراض. وبحلول موعد انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر، كان قد رُشّح عدد يتراوح بين ٤٠ و ٤١ من جهات الوصل التابعة للدول المستعرضة في السنة الثانية، علماً بأنه تم تسلّم الترشيح الأخير في هذا الصدد في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأُتبعَت الأمانة بالإجراء المبكر ذاته بالنسبة للدورة الثالثة لفريق الاستعراض. وحتى الآن، قامت إحدى عشرة دولة بإخطار الأمانة بترشيح جهة الوصل التابعة لكل منها، وقد أخذت عدّة دول تجري اتصالات مع لأمانة ملتزمة المساعدة بشأن إنجاز ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

ترشيح جهات الوصل

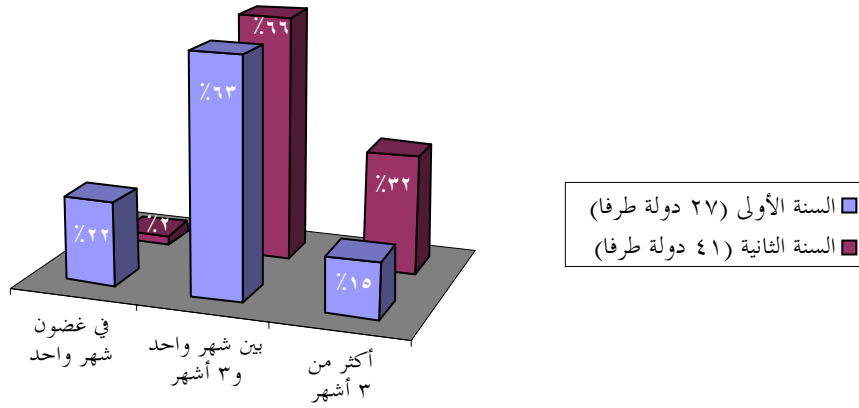


١٨- أمّا من حيث خلفية انتماء جهات الوصل المعيّنة لاستعراضات السنة الأولى والسنة الثانية، فإنّ ثلثها ينتمي إلى الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، وينتمي ثلث آخر منها إلى وزارات العدل، في حين ينتمي الثلث الباقي إلى سلطات وطنية أخرى، بما في ذلك وزارات الشؤون الخارجية أو وزارات التحديث.

إرسال الدول الأطراف المستعرضة بيانات الاتصال الخاصة بخبرائها الحكوميين وتنظيم التواصل الأوّلي بالهاتف

١٩- تنص الفقرة ١٦ من المبادئ التوجيهية على ضرورة تنظيم عملية تواصل بالهاتف في غضون شهر واحد من إبلاغ الدولة الطرف المستعرضة رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري. وتشارك في عملية التواصل بالهاتف الدولة الطرف المستعرضة والدولة الطرف المستعرضة وموظف الأمانة المكلف بالاستعراض القطري. وبغية تنظيم العملية الأولى للتواصل بالهاتف، طلبت الأمانة من الدول الأطراف المستعرضة تعيين جهات وصل من بين الخبراء الحكوميين وإبلاغها ببيانات الاتصال الخاصة بهم. وقد تأخّر إجراء عدّة استعراضات قطرية جرّاء تسلّم بيانات الاتصال المشار إليها أو التغييرات في الخبراء المستعرضين في وقت متأخّر، إلى ما بعد البدء بالاستعراض ذي الصلة.

الإطار الزمني للتواصل الأولي بالهاتف



التقييم الذاتي

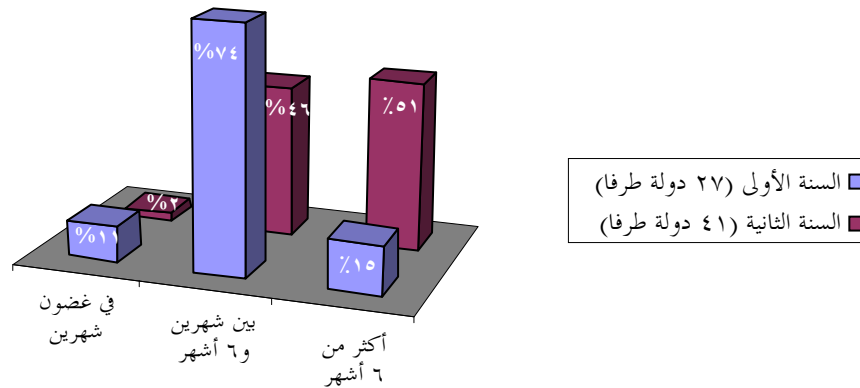
٢٠- وفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية، تبلغ الدولة الطرف المستعرضة الأمانة، في غضون شهرين من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري، بردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة. وقد نوقش تاريخ تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية خلال عمليات التواصل الأولي بالهاتف. وفي العديد من الحالات، أشارت دول أطراف مستعرضة إلى أنها تحتاج إلى مهلة أطول لاستكمال التقييم الذاتي، وذلك مراعاةً لأسباب عديدة ومنها العوائق التقنية والحاجة إلى إجراء تنسيق بين الأجهزة.

٢١- وفي إطار الواحد والأربعين استعراضاً التي استُهلّت بشأن السنة الثانية من دورة الاستعراض الحالية، قدّمت إحدى الدول الأطراف ردّاً جزئياً على قائمة التقييم الذاتي المرجعية في غضون المهلة الزمنية المحددة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تم تلقي ٣٥ ردّاً مكتملاً، أي ما يساوي نسبة قدرها ٨٥ في المائة. وما زال منتظراً تقديم باقي الردود، وكانت تجري متابعة نشطة لضمان تقديم تلك الردود، وذلك بوسائل من ضمنها توفير المساعدة من خلال المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركائه. والتمست عدة دول أطراف المساعدة من الأمانة من أجل استكمال ردودها المتعلقة بالتقييم الذاتي.

٢٢- وأخذت الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية وقتاً أطول لاستكمال ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وفي الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن عموم الردود المتعلقة

بالتقييم الذاتي تَضَمَّنَت معلومات أكثر اكتمالاً مما كانت عليه في السنة الأولى؛ وبالتالي، قد يكون ممكناً قضاء وقت أقل في جمع البيانات الناقصة خلال مرحلة الحوار النشط. بيد أنه من المبكر جداً الخلوص إلى هذا الاستنتاج على وجه اليقين.

تقديم الردود المتعلقة بالتقييم الذاتي



٢٣- فيما يتعلق بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين والقيام بنشر الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، أبلغت دولتان طرفان الأمانة بإجرائهما مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين في السنة الأولى، وأبلغت ثماني دول أطراف الأمانة بإجرائها مشاورات مماثلة في السنة الثانية. وفي السنة الأولى، طلبت خمس دول أطراف من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وضع ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية على الموقع الشبكي للمكتب المذكور، وقد فعلت ذلك اثنتان من الدول الأطراف في السنة الثانية. ووضعت عدة دول أطراف أخرى ردودها على مواقعها الشبكية الحكومية الخاصة بها، ملتزمة التعليق عليها.

الاستعراض المكتبي

٢٤- وفقاً للفقرة ٢١ من المبادئ التوجيهية، يجب أن يقدم الخبراء الحكوميون إلى الأمانة نتائج الاستعراض المكتبي في غضون شهر واحد من تلقي الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وأي معلومات تكميلية تقدّمها الدولة الطرف المستعرضة.

٢٥- وخلال عمليات التعريف الأولية ووفقاً للمبادئ التوجيهية، دُعي الخبراء المستعرضون إلى اتخاذ قرار بشأن كيفية توزيع المهام والمسائل فيما بينهم، مع مراعاة ميدان الدراية الفنية لكل منهم. وفي معظم الاستعراضات، اتفق الخبراء على توزيع أعمالهم وفقاً للفصلين المستعرضين، وفي حالات أخرى قرروا أن تتناول مجموعتنا الخبراء المستعرضين كلتاهما الفصلين الثالث والرابع في آن واحد. وفي حالات قليلة، وُزّع العمل وفقاً لمجموعات أحكام محدّدة.

٢٦- ووقت كتابة هذا التقرير، كان قد أنجز ٢٠ استعراضاً مكتيباً بشأن ٣٥ ردّاً على التقييمات الذاتية العائدة للسنة الثانية. وفي حالات عديدة، أبلغ الخبراء الحكوميون الدولة الطرف المستعرضة والأمانة بأنهم يحتاجون إلى تمديد المهلة الزمنية المحدّدة في المبادئ التوجيهية من أجل استعراض المعلومات المقدّمة استعراضاً دقيقاً.

وسائل الحوار المباشر الأخرى

٢٧- عملاً بالفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، ينبغي أن يُستكمل الاستعراض المكتبي، إذا وافقت على ذلك الدولة الطرف المستعرضة، بأيّ وسائل أخرى من وسائل الحوار المباشر، مثل القيام بزيارة قطرية أو عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٢٨- ومن أصل الدول الأطراف السبع والعشرين المشمولة في السنة الأولى من الاستعراضات، طلبت ٢٤ دولة طرفاً زيارات قطرية. وجرى عقد اجتماع مشترك واحد في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وفي السنة الثانية من الاستعراضات، تمت ١١ زيارة قطرية حتى الآن، كما اتفق على إجراء ١٦ زيارة قطرية أخرى، وهي الآن في مراحل التخطيط. وهناك عدّة دول مستعرضة إمّا أنها لم تقم بعد بمناقشة إمكانية إجراء وسائل أخرى من الحوار المباشر وإمّا أنها أشارت إلى اعتزامها اتخاذ قرار حول وسائل أخرى من الحوار المباشر بعد أن تكون قد تلقت نتائج الاستعراض المكتبي. ووافقت دولتان طرفان مستعرضتان على عقد اجتماعات مشتركة في فيينا. وفي التقدير المتوسط يمكن القول بأن نسبة مئوية من البلدان تماثل تلك التي شهدتها السنة الأولى سوف تجبّد خيار إجراء زيارة قطرية أو عقد اجتماع مشترك في فيينا.

٢٩- ووفقاً للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، تضطلع الدولة الطرف المستعرضة بتخطيط وتنظيم الزيارة القطرية. وقد أعدت جهات الوصل جدول الأعمال وقدمته إلى المستعرضين والأمانة قبل إجراء الزيارة القطرية. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في السنة الأولى وعملاً

بالخيار المفضل الذي أُشير إليه خلال اجتماعات فريق الاستعراض، تضمن جدول أعمال الزيارات القطرية فترة زمنية لإعداد العدة للتنسيق قبل بدء الاجتماعات، فضلاً عن تمديد فترات جلسات الإحاطة في نهاية الزيارة حيثما كان ذلك ممكناً.

٣٠- وحيثما جرت زيارات قطرية في السنة الأولى، وفقاً للفقرة ٣٠ من الإطار المرجعي، فقد شملت غالبية تلك الزيارات عقد جلسات مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وكانت الحال كذلك بالنسبة لما أُجري من استعراضات في السنة الثانية حتى الآن.

نتائج عملية الاستعراض القطري

٣١- عملاً بالفقرة ٣٣ من الإطار المرجعي والفقرة ٣٠ من المبادئ التوجيهية، على الخبراء الحكوميين المستعرضين إعداد تقرير استعراض قطري وخلاصة وافية، وذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرضة وبمساعدة من الأمانة. ويحدد التقرير جوانب النجاح والممارسات الجيدة والتحديات المواجهة، ويقدم ملاحظات بشأن تنفيذ الاتفاقية. كما يتضمن، حسب الاقتضاء، تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة لغرض تحسين تنفيذ الاتفاقية.

٣٢- وقد تبين في عدة استعراضات قطرية أن ترجمة مشاريع تقارير الاستعراض القطرية والخلاصات الوافية إلى لغات العمل المتفق عليها كانت ضرورية، مع أن المبادئ التوجيهية لم تتضمن أحكاماً تحدد الوقت الإضافي اللازم لذلك. وقد استمر الخبراء الحكوميون والأمانة في الاتصال بجهات الوصل التابعة للدول المستعرضة في تلك المرحلة من أجل استيضاح بعض الأمور أو الحصول على مزيد من المعلومات. وفضلاً عن ذلك، تم التوصل في عدة حالات إلى اتفاق على النتائج الواردة في مشروع الخلاصة الوافية قبل وضع الصيغة النهائية لتقرير الاستعراض القطري بشكله المكتمل.

جيم- دور أمانة الآلية

٣٣- وفقاً للفقرة ٤٩ من الإطار المرجعي، تؤدي الأمانة كل المهام اللازمة لضمان كفاءة أداء الآلية، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والموضوعي إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها، في سياق أداء مهام الآلية.

حلقات العمل التدريبية

٣٤- وفقاً للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية، نظمت الأمانة حلقات عمل تدريبية لتعريف جهات الوصل التابعة للدول الأطراف المستعرضة والخبراء الحكوميين من الدول الأطراف المستعرضة بالأحكام الموضوعية للاتفاقية والمنهجية المتبعة في عملية الاستعراض. وقد مُوِّلت حلقات العمل التدريبية هذه عن طريق التبرعات، واستندت إلى التوزع اللغوي للدول الأطراف. وفيما يخص السنة الثانية للاستعراضات، عُقدت أربع حلقات عمل تدريبية عقب الدورة الثانية لفريق الاستعراض ضمت ٧٤ مشاركاً من ٣٧ بلداً من البلدان المستعرضة والمستعرضة من أجل توفير التدريب لجهات الوصل والخبراء الحكوميين المشاركين في السنة الثانية للاستعراضات. كما عُقدت حلقة عمل أخرى مباشرة قبل الدورة الثانية المستأنفة لفريق الاستعراض ضمت أكثر من ٧٠ مشاركاً من أكثر من ٣٥ بلداً. كما عُقدت حلقة عمل أخرى على هامش أعمال المؤتمر، وقُدِّم تدريب مخصص الغرض ومساعدة إلى جهات الوصل والخبراء الحكوميين الذين لم يتمكنوا من حضور أيٍّ من حلقات العمل.

دور الأمانة في تنفيذ الاستعراضات القطرية

٣٥- يُخصَّص لكل استعراض قطري موظفان من الأمانة، مع مراعاة عدّة أمور منها لغات العمل المتفق على استخدامها في الاستعراضات. وقد وُضعت ترتيبات داخلية لضمان التشغيل السلس والمتسق للآلية، خاصة وأنّ موظفي الأمانة مكلفون بإعداد اللوحة العامة عن عمليات الاستعراضات القطرية والقيام بالتحضيرات اللازمة للمتطلبات الإجرائية للاستعراضات وفريق الاستعراض، بالإضافة إلى ضمان تقديم الخلاصات الوافية بما يتوافق مع القواعد الخاصة بالوثائق وما يتسق مع نموذج الخلاصة الوافية (الوثيقة CAC/COSP/2012/2)، فضلاً عن مراعاة المواءمة على نحو يشمل مختلف الاستعراضات القطرية.

٣٦- ودعماً للاستعراض المكتبي للحوار الناتج عنه، قدّمت الأمانة المساعدة في معظم الاستعراضات القطرية حيثما توفّرت القدرات اللغوية الداخلية، وذلك بإعداد نسخة مدمجة من نتائج الاستعراض المكتبي لدى تلقيها تعليقات من الخبراء الحكوميين. وتم تحديث تلك الوثيقة من خلال استمرار إجراء المزيد من التبادل في وجهات النظر بين جهة الوصل المعنية والخبراء، وقد استخدمت كأساس للعمل خلال تفعيل وسائل الحوار المباشر.

٣٧- وفي الحالات التي طلبت فيها الدولة الطرف المستعرضة وسائل حوار مباشر أخرى، كزيارة قطرية أو اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وفقاً للفقرة ٢٩ من الإطار المرجعي والفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، وفّرت الأمانة تمويلاً من التبرعات من

أجل استخدام إحدى وسائل الحوار المباشر هذه. فموّلت، عند الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة، مشاركة خبيرين حكوميين على الأكثر لكل دولة طرف مستعرضة. وفي اجتماع المكتب الموسّع الذي عُقد في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، أثارت الأمانة القضايا المتعلقة بحالات التأخير في تأكيد المشاركة وبطلبات التمويل اللازم لمشاركة الخبراء الحكوميين في وسائل الحوار المباشر من بلدان أخرى غير البلدان النامية.

٣٨- وبغية دمج الاستعراضات القطرية في إطار برجة أوسع والاضطلاع بالأعمال التحضيرية في هذا الصدد في وقت مبكر، جرى إدراج أنشطة ذات صلة بالاستعراضات القطرية ضمن البرامج الإقليمية والقطرية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وطلبت عدّة بلدان أن يكون من بين هذه الأنشطة تقديم المساعدة لإجراء تحليل للثغرات. بما يهدف، في جملة أمور، إلى أن يكون الجزء الأكبر من الردود على التقييم الذاتي جاهزاً لتحديثه عندما تبدأ عمليات استعراض تلك الردود. وطلبت عدّة دول أيضاً إقامة حلقات عمل تدريبية وطنية تشمل مكوّنات خاصة بعمل الآلية من أجل اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنسيق الأعمال التحضيرية. وتعمل الأمانة على نحو وثيق مع شبكة المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعم هذه الطلبات، ومع سائر الشركاء وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الاستجابة للطلبات المعنية. ويؤدّي ذلك، بدوره، إلى التمكين من متابعة نتائج عملية الاستعراض، بما يشمل تقديم المساعدة التقنية أيضاً.

دال- المسائل اللغوية

٣٩- وفقاً للفقرة ٥١ من الإطار المرجعي، "يجوز إجراء عملية الاستعراض القطري بأيّ لغة من لغات عمل الآلية. وتتولى الأمانة مسؤولية توفير ما يلزم من ترجمة تحريرية وشفوية إلى أيّ من لغات عمل الآلية حسبما يكون ضرورياً لأداء مهامها بكفاءة." ووفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية، تقوم الأمانة بترجمة الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، عند الاقتضاء، وتعميمها على الخبراء الحكوميين في غضون شهر واحد.

٤٠- وعملاً بالفقرات ١٢ إلى ١٤ من قرار مؤتمر الدول الأطراف ١/٣، نظر فريق الاستعراض في الاحتياجات من الموارد اللازمة لآلية الاستعراض، وذلك في قراره ١/١، المعنون "الاحتياجات من الموارد اللازمة لتشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣". وأيد المؤتمر هذا القرار في دورته الرابعة.

٤١ - ومن بين الاستعراضات القطرية السبعة والعشرين التي أُجريت في السنة الأولى من دورة الاستعراض، أُجريَ ٤٨ في المائة بلغة واحدة، و ٤٥ في المائة بلغتين، و ٧ في المائة بثلاث لغات. ومن أجل تيسير الاستعراضات، اتفق الخبراء على العمل بلغة الدولة الطرف المستعرضة أو باللغة الإنكليزية، فقلّصوا بذلك عدد لغات العمل المستخدمة في الاستعراضات. ومن أصل الاستعراضات الواحد والأربعين في السنة الثانية، من المقرر أن يُجرى ٣٤ في المائة بلغة واحدة، و ٥٩ في المائة بلغتين، و ٧ في المائة بثلاث لغات. ودعت الحاجة في استعراضين قطريين إلى القيام بالترجمة من لغة غير إحدى اللغات الرسمية الست.

٤٢ - وقد لزم الوفاء بالاحتياجات من الترجمة طوال عملية الاستعراض. وإضافة إلى ترجمة الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقرير الاستعراض القطري النهائي، أُتيحت خدمات الترجمة التحريرية والشفوية خلال الاستعراض المكتبي للتعليقات التي قدمتها الدول الأطراف المستعرضة وأثناء الحوار الذي أعقبه مع الدولة الطرف المستعرضة ومن أجل الاتفاق بشأن تقرير الاستعراض القطري.

ثانياً- الدروس المستفادة والجهود الرامية إلى تحسين عملية الاستعراض

تنظيم الأمانة

٤٣ - استناداً إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الاستعراضات القطرية التي اضطلع بها في السنتين الأولى والثانية، اتخذت الأمانة طائفة من الإجراءات للتصدي للتحديات الناشئة من الاستعراضات.

٤٤ - فقد وُضعت ترتيبات داخلية لضمان التشغيل السلس والمتسق للآلية، وخاصة لأن موظفي الأمانة مكلفون بإعداد اللوحة العامة عن عمليات الاستعراضات القطرية والقيام بالتحضيرات اللازمة للمتطلبات الإجرائية للاستعراضات وفريق الاستعراض، بالإضافة إلى ضمان تقديم الخلاصات الوافية بما يتوافق مع القواعد الخاصة بالوثائق وما يتسق مع نموذج الخلاصة الوافية (الوثيقة CAC/COSP/2012/2)، فضلاً عن مراعاة المواءمة على نحو يشمل مختلف الاستعراضات القطرية.

٤٥ - وبالنظر إلى حجم الاحتياجات من الترجمة الذي تجاوز القدرات الاستيعابية المتاحة داخلياً، وكذلك تجاوز بقدر متزايد القدرة الاستيعابية للمكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبالنظر أيضاً إلى المشاكل التي وُوجهت فيما يخص اتّساق

وجودة المنتجات النهائية، اضطلعت الأمانة بعملية التماس تقديم عطاءات لتوفير خدمات شاملة في مجال الترجمة.

٤٦- وقامت الأمانة أيضاً بتجديد الصفحات المخصصة لآلية الاستعراض على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسوف تقدّم عرضاً إيضاحياً للسماح الجديدة ذات الصلة خلال الدورة الثالثة لفريق الاستعراض.

النسخة المحدثة من برامج قائمة التقييم الذاتي المرجعية

٤٧- بناءً على اعتماد مؤتمر الدول الأطراف، في دورته الثالثة، لقائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، ووفقاً للإطار المرجعي لآلية الاستعراض، يتعين على جميع الدول الأطراف المستعرضة أن تستخدم هذه القائمة بوصفها الخطوة الأولى من عملية الاستعراض.

٤٨- وحيث إنه تبين أن المعرفة بخلفية الدولة الطرف المستعرضة أمر لا بد منه لإجراء استعراض فعال، فقد تواصل توسيع نطاق الجزء التمهيدي لقائمة التقييم الذاتي المرجعية المعنون "المعلومات العامة" ليشمل التقييمات السابقة ومشاريع قوانين أو تدابير محتملة هي قيد النظر، إضافة إلى الأسئلة عن النظام القانوني والمؤسسي والسياسي الداخلي. ويلزم تقديم قائمة بالقوانين والسياسات والتدابير وغير ذلك مما أُشير إليه في الردود، بالإضافة إلى تقديم هذه القوانين والسياسات والتدابير على شكل ملفات مرفقة. وتنطوي هذه السمة على تجنب إرفاق النصوص على مستوى ما يجب تقديمه، والذي تبين أنه إسهاب زائد عن الحاجة وزاد من حجم الردود. أمّا الطلب إلى الدول أن ترفق أياً من هذه المواد، إن وجدت، باللغات الرسمية الأخرى المستخدمة في الأمم المتحدة من أجل تيسير الترجمة حيثما اقتضى الأمر، فقد حُذف من حيث اعتباره على مستوى ما يجب تقديمه، ووضع في قسم المعلومات العامة، فأُسفر ذلك عن تقليص الحجم الإجمالي للأسئلة. ويُتوقع أن يؤدي أيضاً وضع تلك الأسئلة معاً في قسم المعلومات العامة إلى تمكين الدول من القيام بأعمال تحضيرية مركزة مبكراً وذلك بأن تنظر في الأسئلة المذكورة أولاً ثم تقوم بجمع المعلومات الضرورية كخطوة أولية.

الخطوات الأولية من عملية الاستعراض

٤٩- أمكن من خلال الممارسة التي تستلزم عقد دورات تدريبية مباشرة بعد اجتماعات فريق الاستعراض تحقيق كفاءة التكاليف في تمويل عمليات السفر فيما يخص أقل البلدان نمواً، فضلاً عن زيادة المشاركة. وتحققت وفورات إضافية من خلال توفير التدريب مباشرة في أربع من اللغات الرسمية الست والتي لا تتطلب ترجمة فورية إلا بلغة واحدة. وعقدت عدة

دورات تدريبية وطنية بناء على الطلب، بما في ذلك مع الشركاء وبمساعدة من المستشارين الميدانيين التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٠- وكما حدث بالنسبة للسنة الأولى للاستعراضات، فقد أثر التأخر بشأن تعيين جهات الوصل في مشاركة دول أطراف مستعرضة في حلقات العمل التدريبية التي نظمتها الأمانة لتعريف جهات الوصل بآلية الاستعراض، ونتج عن ذلك تأخر في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية. ودعا المؤتمر الدول الأطراف إلى ترشيح جهات الوصل التابعة لها في وقت مبكر، وواصلت الأمانة ممارستها في إصدار مذكرة شفوية إلى البلدان التي باتت استعراضاتها وشيكة من أجل تبيان إمكانية الترشيح في وقت مبكر، وكذلك لتقديم المساعدة والتدريب إليها. وقد سبق لعدة دول أطراف سوف تُستعرض في السنة الثالثة أن أبلغت الأمانة بما تقوم به من تحضيرات؛ ويجري العمل على مساعدتها من لدن مقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك من قبل المستشارين الإقليميين التابعين للمكتب المذكور وسائر الشركاء.

٥١- وتلقت جهات الوصل مساعدة في تركيب البراجمية على حواسيبها خلال حلقات العمل التدريبية وكذلك عن بُعد. وتم توفير جميع الردود على التقييم الذاتي فيما يخص السنة الأولى، وجميع الردود التي وردت حتى الآن فيما يتعلق بالسنة الثانية، عن طريق تقديم ملفات بالأشكال الإلكترونية XML/DAT و PDF تم توليدها من خلال استخدام براجمية أومنيوس. وأضيفت إلى البراجمية المذكورة سمة تمكّن المستخدمين من توليد مستند وفق برنامج Word، فمكّنت بالتالي جهات الوصل من الاقتصار على إرسال مقالات معينة لإدراجها في المُدخلات، ومن ثم استعراض الردود وتدقيقها تحريرياً، قبل العودة إلى إدخالها ضمن البراجمية.

٥٢- ومع أنّ نوعية الردود على قائمة التقييم الذاتي ودقتها أمران لهما تأثير حاسم في عملية الاستعراض، ينبغي لجهات الوصل أن تضع في اعتبارها القيود التي تفرضها الترجمة في الاستعراضات التي تُنفذ بلغتين أو أكثر، وألا تقتبس إلا القوانين أو التدابير الأخرى التي تتصل تحديداً بتنفيذ الأحكام قيد الاستعراض. فقد زاد حجم عدّة من الردود الواردة في السنة الثانية على ٥٠٠ صفحة، ممّا أثار صعوبات في الترجمة وكذلك في تحليل الردود.

٥٣- وظلّ التأخر في إيصال تفاصيل الاتصال بالخبراء الحكوميين يؤخّر تنظيم كل من التواصل الأولي بالهاتف والاستعراضات القطرية، وأعاققت التغييرات في تكوين أفرقة الاستعراض إحراز تقدّم في بضعة استعراضات. وقد شجّعت البلدان المستعرضة على القيام في مرحلة مبكرة بتحديد الخبراء المدرجين في قوائمها الذين سيجرون الاستعراض والتعهد

باستبقائهم طوال عملية الاستعراض بما في ذلك للمشاركة في وسائل الحوار المباشر، حيثما كان ذلك مناسباً.

٥٤- كما طُلب إلى جهات الوصل والخبراء الحكوميين إبلاغ الأمانة في الوقت المناسب بحضورهم المحتمل لاجتماعات فريق استعراض التنفيذ والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات والفريق العامل المعني بمنع الفساد، وذلك من أجل تنظيم الاجتماعات مع الخبراء القائمين بالاستعراض ووضع جدول زمني لها عندما تطلب ذلك الدولة الطرف المستعرضة. وقد ثبت أن اللقاءات المباشرة، إلى جانب التواصل بالهاتف لربط أي طرف غير حاضر، هي وسيلة قيمة وفعالة للتواصل أثناء تنفيذ الاستعراضات.

تنفيذ الاستعراضات القطرية

٥٥- خلال عمليات التعريف الأولية ووفقاً للمبادئ التوجيهية، دُعي الخبراء المستعرضون إلى اتخاذ قرار بشأن كيفية توزيع المهام والمسائل فيما بينهم مع مراعاة مجال اختصاص كل منهم. وحيث إنه ثبت أن لتقسيم العمل تأثيراً حاسماً في كيفية إجراء الاستعراضات القطرية، فقد شجّع الخبراء الحكوميون على الاهتمام الشديد بهذه المسألة وتعديل توزيع المهام الأولي حيثما تسوّغ الظروف ذلك.

٥٦- وحسبما أُثير في دورات فريق الاستعراض، أخذت الزيارات القطرية في الحسبان حاجة الخبراء إلى مزيد من الوقت لغرضي التنسيق وجلسات الإحاطة. فقد خُصّص وقت إضافي في بداية الزيارات لعقد اجتماعات فيما بين الخبراء ومع جهة الوصل المعنية، وعُقدت جلسات من البحث المعمّق في نهاية الزيارات للنظر في نتائج مشروع تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية.

٥٧- وفيما يتعلق بمراعاة الاحتياجات من المساعدة التقنية، فقد جرى تسليط الضوء على هذه الاحتياجات في الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وعكف الخبراء المستعرضون على تناولها، إلا أنه غالباً ما لزم القيام بمزيد من العمل لتوفير نظرة شاملة للاحتياجات المتعلقة بالتنفيذ. وأعربت عدة دول أطراف أيضاً عن رغبتها في تحديد احتياجات تتجاوز التنفيذ الصارم للفصلين قيد الاستعراض، وقدمت مشاريع تشريعات أو تدابير كي ينظر فيها الخبراء.

٥٨- وقد استغرق إتمام المراحل النهائية لعملية الاستعراض، أي صياغة تقارير الاستعراض القطرية والخلاصات الوافية والاتفاق عليها، وقتاً أطول مما هو متوخى في المبادئ التوجيهية.

ويعود ذلك إلى أسباب منها المسائل اللغوية التي استلزمت ترجمة مختلف صيغ التقارير، والحاجة إلى تحليل المعلومات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية تحليلاً ناجعاً ودقيقاً.

٥٩- وأشارت عدة دول مستعرضة في السنتين الأولى والثانية على السواء في فترة مبكرة من عملية الاستعراض إلى أنها لن تفي بالمهل الزمنية الاسترشادية المحددة في المبادئ التوجيهية. ومع أن البلدان قد نُصحت بالالتزام بأقصى قدر مستطاع بتلك المهل الزمنية وطلب إليها ذلك، فقد أدّى عدم الالتزام بها إلى تفاوت في مواعيد إجراء الاستعراضات على مدار دورة الاستعراض.

٦٠- وسوف تقدّم الأمانة معلومات محدّثة عن عملية الاستعراض في السنتين الأولى والثانية من دورة الاستعراض الحالية في شكل تحديثات شفوية إلى فريق الاستعراض في دورته الثالثة.